ECA/SRO-CA/ICE/XXXIV/18

Distr.: General
21 September 2018

Arabic
Original: French

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مكتب وسط أفريقيا

الاجتماع الرابع والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

انجامينا، تشاد ١٨-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

الموضوع: ”تمويل التصنيع في وسط أفريقيا“

تقرير الاجتماع

أولا- مقدمة

١- نظم المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط الإنمائي في جمهورية تشاد، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في انجمينا، الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا. وركز الاجتماع على الموضوع التالي: ''تمويل التصنيع في وسط أفريقيا''.

٢- وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو النظر في أوجه التقدم الاجتماعي الاقتصادي الذي أحرزته بلدان المنطقة دون الإقليمية وتكثيف تعبئة الموارد المالية لدعم التصنيع وتسريع التحول الاقتصادي في وسط أفريقيا.

٣- وكان يسعى أيضا إلى الوقوف على تنفيذ المبادرات دون الإقليمية والقارية والدولية، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ٢٠١٧.

ثانيا- المشاركة

٤- شارك في هذا الاجتماع ١٥٠ خبيرا. وإضافة إلى جمهورية تشاد، البلد المضيف، كانت الدول الأعضاء التالية ممثلة في الاجتماع: أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، ورواندا، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون.

٥- وشارك أيضا مندوبو المنظمات التالية: الوكالة الفرنسية للتنمية، ومصرف دول وسط أفريقيا، ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لماشية اللحوم والموارد السمكية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، والمعهد دون الإقليمي للإحصاءات والاقتصاد التطبيقي، ومجمع الطاقة في وسط أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات.

٦- وجاء خبراء وميسرون من شتى الخلفيات لإثراء المناقشات بمعارفهم وخبراتهم.

٧- وتولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دور أمانة الاجتماع.

ثالثا- حفل الافتتاح

٨- ترأس حفل الافتتاح سعادة السيد حسين طاهر سوغيمي، وزير الدولة، ممثلا لوزير الاقتصاد والتخطيط الإنمائي لتشاد. وعند افتتاح الأشغال، أدلى بثلاثة بيانات كل من السيد أنطونيو بيدرو، مدير المكتب دون الإقليمي، والسيد إسحاق تامبا، الرئيس المنتهية ولايته للجنة الخبراء الحكومية الدولية، ووزير الدولة.

٩- وأشار السيد أنطونيو بيدرو، في بيانه الافتتاحي، إلى أن تمويل التصنيع يمثل أحد التحديات الأساسية أمام تحقيق التصنيع في وسط أفريقيا. وقال إن الحصول على التمويلات اللازمة للتصنيع يتطلب جهودا وتدخلات على المستوى الكلي والجزئي، وأن من شأن هذا أن يعالج مواطن الاختناق القانونية والتنظيمية، وحالات فشل السياسات، وغيرها من إخفاقات السوق. ويرى أن هذه الأخيرة تعوق الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومن شأنها أن تحد في الوقت نفسه من القدرة التنافسية في المنطقة دون الإقليمية. وتابع مشددا على أن وسط أفريقيا يتيح العديد من فرص التصنيع بفضل مصادر تمويل مبتكرة من بينها، على سبيل المثال، إنشاء صناديق ضمان موجهة توجيها جيدا إلى المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الحجم وإلى سندات المغتربين. وقبل أن يختم ملاحظاته، حث المدير خبراء بلدان المنطقة دون الإقليمية على أن يتبادلوا خبراتهم ويتقاسموا الممارسات الجيدة من أجل التوصل إلى توصيات ذات صلة وحلول عملية ومبتكرة وواقعية لتمويل التصنيع في وسط أفريقيا.

١٠- ومن جهته، استعرض الرئيس المنتهية ولايته للدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، السيد إسحاق تامبا، في كلمته الافتتاحية، العمل الذي أنجزه مكتبه خلال فترة ولايته. ويتعلق الأمر باجتماع كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن تفعيل "توافق آراء دوالا" وسلسلة من حلقات العمل لتنمية القدرات. وأكد السيد إسحاق تامبا على أهمية مسألة تمويل التصنيع قبل أن يشير إلى أنه سيكون من الضروري، بالنظر إلى أن سياسة التصنيع في وسط أفريقيا تستند إلى الموارد الطبيعية للقارة، بناء النظام الإيكولوجي يعطي مزايا نسبية من شأنها أن تيسر تنمية مزايا تنافسية. ويرى أن انتعاش أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار وتعبئة موارد المغتربين، وكذا تطوير الأسواق المالية الإقليمية، ذات طبيعة تجعلها تكوِّن ادخارا موجها لتمويل السياسات الصناعية. واختتم بيانه بإعرابه عن أطيب متمنيات النجاح إلى رئيس المكتب الجديد للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

١١- وأعرب معالي السيد حسين طاهر سوغيمي، وزير الدولة، عن ترحيبه بجميع الخبراء قبل أن يشكر المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على اختيار بلده لاستضافة لجنة الخبراء الحكومية الدولية. كما أعرب عن شكره للمكتب المنتهية ولايته للجنة الخبراء الحكومية الدولية تحت رئاسة الكاميرون. فقد اعتمد المكتب في نهاية الأمر "توافق آراء دوالا". وتابع زير الدولة قائلا إن الحاجة إلى التصنيع أمر لا مناص منه لنمو قوي ومستمر وشامل للجميع من شأنه أن يجعل اقتصادات بلدان المنطقة دون الإقليمية أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. لكن لم يفته أن يوضح أن برامج تسويات الميزانية التي وضعت جراء الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية لا تترك مجالا كبيرا لتعزيز جهود التصنيع، وهو ما يبرر أهمية موضوع الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية. وكانت هذه الدورة تهدف أيضا إلى مناقشة سبل ووسائل تكثيف تعبئة الموارد المالية الموجهة لدعم التصنيع في وسط أفريقيا. ثم أعلن افتتاح أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية وأعرب عن تمنياته بنجاح الأشغال نجاحا تاما.

١٢- وترد البيانات مرفقة بهذا التقرير.

رابعا- انتخاب أعضاء المكتب

١٣- انتخب المشاركون أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:	جمهورية تشاد
نائب الرئيس:	جمهورية غينيا الاستوائية
المقرر:	جمهورية الكونغو الديمقراطية

خامسا- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

١٤- أقر الاجتماع جدول الأعمال واتفق على برنامج عمله.

سادسا- سير الأعمال

١٥- نظمت الأعمال في شكل جلسات عامة وأخرى متوازية. وكانت مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال موضوع عروض تلتها مناقشات.

(أ) عرض ورقة العمل ''تمويل التصنيع في وسط أفريقيا''

١٦- شكلت ورقة العمل المقدمة من لجنة الخبراء الحكومية الدولية موضوع عرض قدمه السيد يوسف سوماري، الأستاذ بجامعة لافال (كندا).

١٧- وأقام المتحدث الصلة بين الموضوع الحالي للجنة الخبراء الحكومية الدولية وسابقة. وذكّر بداية أن الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المعقودة في دوالا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، دارت حول موضوع: ''صُنع في وسط أفريقيا: من الحلقة المفرغة إلى الحلقة المثمرة''، أفضت إلى اعتماد وثيقة تاريخية تسمى" توافق آراء دوالا". وتغطي هذه الوثيقة كامل المشاريع وخطط العمل التي تتعين إقامتها من أجل الإطلاق الحقيقي لتصنيع بلدان وسط أفريقيا. ويشكل رهان تمويل هذا التصنيع أحد البنود الهامة في توافق آراء دوالا، ومن ثم الموضوع المختار لاجتماع لجنة الخبراء الدولية لعام ٢٠١٨، ألا وهو ''تمويل التصنيع في وسط أفريقيا''. ثم قدم معلومات مستكملة عن مواطن قوة القطاع المالي والمصادر التقليدية لتمويل التنمية في المنطقة دون الإقليمية وأوجه قصورها، وقدم مصادر تمويل بديلة حققت نتائج في أماكن أخرى، يمكن للمنطقة دون الإقليمية استخدامها لتمويل تصنيعها. ومن بين أوجه القصور، أكد السيد يوسف سومري أنه على الرغم من التعددية النسبية للجهات الفاعلة، لا يزال القطاع المالي متخلفا إلى حد ما مقارنة مع أفضل الممارسات الملاحظة في أماكن أخرى من العالم. وعلاوة على ذلك، بتكوينه الحالي، تبقى مساهمته في الإنتاج الصناعي محدودة وتأثيره في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية للبلدان غير ذي بال. ولا يجمع القطاع إلا القليل من الودائع ولا يجري تحويل هذه الأخيرة إلا جزئيا إلى قروض لتمويل لنشاط الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن فرص حصول الشركات على هذه القروض محدودة للغاية.

١٨- وفي معرض الحديث عن مصادر التمويل المبتكر، أشار فيما أشار إليه إلى صناديق الاستثمار الخاصة، والصناديق السيادية، وشراكات القطاعين العام والخاص، وتوريق التحويلات المالية للمغتربين، وأسواق المواد الأولية، والتأمين القائم على مؤشرات، وصناديق إيداع وتوظيف الأموال، والالتزامات الأوروبية، والتمويل الجماعي، والخدمات النقدية المتنقلة، والتمويل الإسلامي .

١٩- وقدم السيد سومري، في ختام عرضه، عددا من التوصيات الرامية إلى تحسين تمويل التصنيع في وسط أفريقيا. وقد نوقشت هذه التوصيات في الدورات التالية.

(ب) حلقة المناقشة الرفيعة المستوى والمناقشات بشأن ''تمويل التصنيع في وسط أفريقيا''

٢٠- عرض ورقة العمل مناقشة داخل الحلقة رفيعة المستوى أدارتها السيدة ماري روجر بيلوا، مديرة مجلة ''أفريكا انترناشيونال'' ورئيسة شركة '' إم ار بي''. وضمت حلقة المناقشة السيدة فاطمة أصيل، نائبة رئيس لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا؛ وإسحاق تامبا، المدير العام للاقتصاد وبرمجة الاستثمارات العامة في الكاميرون؛ والسيد رافائيل تونغ نسو بيلوغو، المستشار الرئاسي المكلف بالديون والأسواق المالية لغينيا الاستوائية؛ ودومينيك نجينكو، نائب رئيسة رابطة العلاقات بين الحكومة ومؤسسات تمويل التنمية.

٢١- وتبادل الخبراء الرأي بشأن المسائل المتصلة بالتمويل المستدام للمشاريع الصناعية في وسط أفريقيا. واتفقت حلقة المناقشة على إعطاء الأولوية للتمويل الوطني، عندما تصبح الاستثمارات الأجنبية نادرة، وإن كانت تظل مرحبا بها. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الانتقال إلى التصنيع على مراحل مختلفة. إذ يمكنها في البداية أن تستند على استغلال الموارد الطبيعية ثم على الخدمات الرقمية، لكن دائما على أساس ميزة نسبية ظاهرة وخلق قيمة مضافة في الأجل الطويل للمؤسسة. وينبغي للحكومة أن تشجع الاستثمارات وتيسرها. واتفقت حلقة المناقشة على حث صناع القرار في وسط أفريقيا على أخذ زمام المبادرة عن طريق اعتماد تدابير عملية وإشراك جميع الجهات الفاعلة في المجتمع. وأبرزت حلقة المناقشة أيضا إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المساهمة في التعجيل بعملية التصنيع في أفريقيا. وفي الواقع، يصل مجموع سكان أفريقيا الآن إلى ١,٢ بليون نسمة وناتجها المحلي الإجمالي إلى ٥٠٠ ٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تزداد هذه الأرقام بدرجة كبيرة في أفق عام ٢٠٥٠، مما يفتح سوقا ضخمة لجميع البلدان الأفريقية، بغض النظر عن حجمها وموقعها الجغرافي. كما تناول النقاش إمكانات الاستفادة من بعض الصناديق الاستثمارية الخاصة التي تعطي الأفضلية لتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(ج) مائدة مستديرة بشأن الموضوع: نحو تصنيع قائم على الموارد والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا

٢٢- نُظمت مائدة مستديرة حول موضوع ''نحو تصنيع قائم على الموارد والتنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا''على هامش اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، أدارتها السيدة نوفيلا نيكويغيز، صحافية ومقدمة برامج في التلفزيون الرواندي. ومكنت المائدة المستديرة من تحديد بعض الشروط المطلوبة من أجل تصنيع محوره الموارد والتنويع الاقتصادي، ولا سيما تحسين بيئة الأعمال التجارية، والحوكمة الرشيدة، والاستثمار في الهياكل الأساسية الحيوية، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، ومراعاة السياق المحلي والمزايا النسبية. وأقر المشاركون في المائدة المستديرة، مع ذلك، أنه لا يوجد حل وحيد. ومن شأن مزيج جيد من التدابير أن يكون أنسب لمراعاة أوجه الاختلاف بين البلدان وبين القطاعات. ودعت حلقة المناقشة إلى نقلة نوعية، واستخلاص الدروس من أخطاء الماضي، والاستفادة من التقدم التكنولوجي مع التخفيف من آثاره السلبية. واتفقوا على أهمية تعزيز قدرات التفاوض من أجل خلق قيمة مضافة على الصعيد المحلي. وشددوا أيضا على الحاجة إلى ضمان أخذ سياسة التعدين في الاعتبار في الخطط الإنمائية الوطنية، وكذا في القطاعات الأخرى، وبطريقة متكاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من المساءلة والشفافية. وينبغي تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتكامل الإقليمي، لا سيما وأن منطقة التجارة الحرة القارية توفر فرصة ممتازة لمواءمة الطموحات المحلية ذات الصلة. وينبغي ضمان نقل المهارات والخبرات لكي يعود التصنيع بالفائدة على المجتمعات المحلية. ولذلك، ينبغي إجراء نقلة نوعية على المستوى الكلي والجزئي، وبناء قدرات المكلفين بوضع وتنفيذ سياسات التصنيع.

(د) مائدة مستديرة بشأن الموضوع: ''تمويل الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا: ما هي النماذج الملائمة لتحفيز التصنيع في المنطقة دون الإقليمية؟

٢٣- نظمت حلقة نقاش حول موضوع: "تمويل الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا: ما هي النماذج الملائمة لتحفيز التصنيع في المنطقة دون الإقليمية؟"، على هامش اجتماع لجنة الخبراء الحكوميين الدوليين، يسرتها الصحافية السيدة منطار سينتيش ترومبي، مديرة المعلومات والمكلفة بالمحتوى في محطة تلفزيون إلكترون (Électron TV) ، التلفزيون الوطني التشادي. وأتاحت المائدة المستديرة تحديد بعض الشروط اللازمة لتمويل الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا.

٢٤- وركزت تدخلات المشاركين في المائدة المستديرة على طموحات المنطقة دون الإقليمية من حيث الهياكل الأساسية وعلى مسألة نموذج تمويل الهياكل الأساسية الذي يتعين اعتماده في إطار التحول الهيكلي في وسط أفريقيا وتصنيعها.

٢٥- وركزت المناقشات على المسائل التالية من أجل إزالة القيود المالية في مجال الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا:

- ما السبيل إلى جعل الهياكل الأساسية للنقل الدعامة المادية لسياسات التنمية والتصنيع؟ وعموما، اتُّفق على أنه ينبغي للدول الأعضاء الانتقال من مفهوم "ممرات نقل" إلى "ممرات تنمية" بالنسبة لبعضها.
- وتعلق سؤال ثان بالموقف الذي يتعين تبنيه أمام استثمارات الصين في الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا. وردا على هذا السؤال، أشار المشاركون إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد نهجا جديدا لتغيير شروط المفاوضات مع الصين. وينبغي لهذه الاستثمارات أن تستند إلى استراتيجياتها الوطنية للتنمية والتصنيع، من أجل تمكين هذه الهياكل من الإسهام في خلق فرص عمل مستدامة وكذلك إعادة موقعة البلد في دينامية جديدة للنمو.
- وأخيرا، جرى إبراز دور القطاع الخاص الوطني في تمويل الهياكل الأساسية، مع التركيز على أهمية تجميع الموارد القائمة عن طريق النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص.

(هـ) أعمال المجموعات المواضيعية

٢٦- توزع المشاركون على ثلاث مجموعات لمناقشة الموضوعات التالية:

- دور القطاع المالي: الفرص والقيود. إطلاق العنان لإمكانات التمويل من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة (المجموعة ١)
- الاستفادة المثلى من دور القطاع العام والقطاع الخاص: من الخطابة إلى العمل (المجموعة ٢)
- تعزيز البيئة المالية دون الإقليمية لتعزيز التجارة العابرة للحدود والتجمعات الصناعية (المجموعة ٣)

٢٧- وكان الخبراء الذين شاركوا في تلك الأعمال مكلفين بصياغة توصيات عملية وقابلة للتحقيق.

(و) تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٧ وبرنامج عمله لعام ٢٠١٨

٢٨- قدمت الأمانة التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويغطي هذا التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ والأنشطة المتبقية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأشار المتحدث إلى أن المكتب قد أسندت إليه، في أعقاب إصلاح منظومة الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مهمة التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وأشار فيما بعد إلى عملية التغيير الجارية في المكتب قبل أن يعدد مختلف الأنشطة التي اضطلع بها خلال الفترة قيد الاستعراض وكذا نتائجها. ومن بين هذه النتائج، يمكن الإشارة إلى اعتماد توافق آراء دوالا في ختام الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، والشروع في عملية وضع استراتيجيات التنويع الاقتصادي والتصنيع في تشاد، وغينيا الاستوائية، والكونغو. ومن بين الإنجازات أيضا وضع الصيغة

النهائية للمشروع الأولي للبرنامج المشترك الإرشادي الثالث، والمنشورات، واعتماد الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا صكوكا هامة للتجارة الحرة بفضل مساعدة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وساهم المكتب، من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل، في تعزيز قدرات الإدارات العامة في المجالات التالية: '١' وضع النماذج، و'٢' إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في خطط التنمية الوطنية، و'٣' وضع وتنفيذ سياسات مواتية للمدن المستدامة، و'٤' المبادئ الأساسية لنظام التعريفة التفضيلية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا/الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وختاما، عدد المتحدث الأنشطة المتبقية والنتائج المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢٩- وأحاطت اللجنة الحكومية الدولية علماً بالأنشطة التي بلغت نسبة إنجازها ١٠٠ في المائة ونتائج الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(ز) حالة سير الخُطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية

٣٠- سلط عرض المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الضوء على التقدم المحرز على الصعيد دون الإقليمي على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية في بعض المؤشرات، مثل المساواة بين الجنسين أو حفظ النظم الإيكولوجية. ومن بين أوجه التقدم الجديرة بالثناء، يمثل توقيع اتفاقات إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية مرحلة رئيسية في المسعى الرامي إلى تهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة في البلدان الأفريقية، وينبغي لوسط أفريقيا أن تكون قادرة على الاستفادة منها. وأبرز العرض الإيضاحي أيضا التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا، ولا سيما المخاطر المرتبطة ببرامج التقشف التي وضعت استجابة لانخفاض أسعار النفط، وتحديات التحول الهيكلي للاقتصادات الذي لا يمكن لأي تقدم أن يكون مستداما من دونه، والنزاعات والأزمات الأمنية في المنطقة، وأخيرا، المسائل المتصلة بالبيانات.

٣١- وركزت المناقشات التي أعقبت ذلك على إعطاء توضيحات، ولا سيما فيما يتعلق بالإحصاءات المستخدمة في إعداد التقرير. وأشار المتحدث إلى أن التقرير استخدم بيانات محدثة ومنسقة، هي أحدث ما صدر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء قدرة البلدان الأفريقية على امتلاك مجموع الإحصاءات اللازمة لرصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، اقترحوا تعديلات على شكل ومضمون التقرير من أجل تحسين نوعيته.

(ح) تقرير عن تنفيذ مبادرات دون إقليمية في وسط أفريقيا: استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٣٢- تابع الخبراء باهتمام عرض التقرير المتعلق بتنفيذ مبادرات دون إقليمية في وسط أفريقيا. وهذا الأخير مكرس لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأعطى المتحدث في البداية بعض العناصر السياقية التي كانت وراء اعتماد الاستراتيجية عام ٢٠١٣. وأوضح أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصدمات والهشاشة وانعدام الأمن في البلدان العشرة لمنطقة الساحل. وأشار إلى أنه جرى تحديث الاستراتيجية لتراعي بشكل أفضل التقدم المحرز مؤخرا على الصعيدين العالمي والإقليمي (خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣)، ويُسرع تنفيذها عن طريق خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وتابع عرضه مشددا على دور ومساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب دون الإقليمي في تنفيذ الاستراتيجية وخطة الدعم. ويتبين أن مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في خطة الدعم مساهمة هامة، وأن أنشطة المكتب دون الإقليمي يمكن أن تدعم هذه الاستراتيجية.

واختتم ببعض الدروس المستخلصة من تنفيذ الاستراتيجية، ولا سيما الحاجة إلى تعزيز الاتساق والتنسيق والشراكة من أجل منطقة الساحل. واعتُبرت مسألة الموارد تحديا رئيسيا أمام تنفيذ خطة الدعم.

٣٣- وأحاط المشاركون علما بالمعلومات الواردة في التقرير.

(ط) تقديم التقرير الأولي المتعلق بإصلاح الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٤- قدم خبيران استشاريان دوليان عرضاً عن الغرض من بعثتهما والمنهجية المعتمدة من أجل إصلاح الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقاما لأجل ذلك بتوزيع استبيان لجمع آراء خبراء بلدان المنطقة دون الإقليمية. وأحاط الخبراء علما باستنتاجات عرضهما.

(ي) مسائل أخرى

٣٥- لم تثر أي مسألة في إطار هذا البند.

سابعا- موضوع الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية وتاريخه ومكان انعقاده

٣٦- شَكَّل الموضوع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية، **"دور الاقتصاد الرقمي في تسريع عملية التصنيع في وسط أفريقيا"**، موضوعَ مناقشة. وأوصى بعض الخبراء بأن يُضمَّن مسألة إيجاد فرص عمل للشباب في ضوء التحول الديمغرافي الذي تمر به القارة. واقترح آخرون بالأحرى الاحتفاظ بالعنوان الأصلي. ويرى هؤلاء أن أهداف التصنيع متعددة ولا يمكن حصرها في إيجاد فرص العمل. وأعطى رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية الدول الأعضاء مهلة ٣٠ يوماً لتقديم مقترحات ملموسة بشأن الموضوع أو اعتماد الموضوع الذي اقترح في الجلسة العامة.

٣٧- واختار الخبراء غينيا الاستوائية لاستضافة الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية، في حزيران/يونيه ٢٠١٩. والتزم رئيس وفد غينيا الاستوائية بإبلاغ السلطات وإحالة التأكيد إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أقرب وقت ممكن.

ثامنا- التوصيات الرئيسية

٣٨- خلال المناقشات التي أعقبت تقديم ورقة عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية، أكد المشاركون أن تمويل التصنيع مسؤولية مشتركة، وأنه يقتضي إقامة عقد اجتماعي جديد يشمل جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الحياة الاقتصادية، ومنها القطاع الخاص والشركاء الإنمائيون، والمتعهدون الخواص، والمجتمع المدني، والجامعات، والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية.

دور القطاع العام أمر بالغ الأهمية

٣٩- يتمثل دوره الرئيسي في الإبلاغ. وتعود إليه، على وجه الخصوص، مسؤولية إبلاغ المتعهدين الخواص وغيرهم من المواطنين بشأن مجموع آليات التمويل الموجودة على الصعيدين الوطني والدولي. ولتحسين تعبئة الادخار الوطني الذي لا يزال ضعيفا، عليه أن يُطلع السكان على مختلف القنوات التي تتيح لهم الاستفادة من استثماراتها.

٤٠- ويقع على القطاع العام أيضاً واجب التدريب. فعليه تعزيز قدرة القطاع الخاص، وتمكينه من استخدام آليات التمويل الموجودة لجني أقصى فائدة ممكنة؛ وعليه أيضا تدريب السكان عامة، ولا سيما الشباب، لمعرفة كيفية الادخار وتوقيته ومكانه، بهدف تعزيز تعميم الخدمات المالية.

٤١- وينبغي تنفيذ مفهوم التمويل الأصغر أو تعميم الخدمات المالية بغية استعادة الكتلة النقدية من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والمساهمة في تنشيط الحياة الاقتصادية لهذه البلدان. وينبغي تنظيم حملة توعية في المناطق الريفية وفي القطاع غير الرسمي من أجل تعزيز تعميم الخدمات المالية.

٤٢- وينبغي للقطاع العام أن يُنَوِّع الأدوات المتاحة للمتعهدين الخواص والمواطنين من أجل الاستثمار والادخار. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وللمؤسسات الناشئة العاملة في القطاعات التي تعتبر استراتيجية.

٤٣- ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية أن يعمل القطاع العام من أجل نظام ضريبي موات لاستثمارات المشاريع المحلية، إذ من المعروف جدا أن" كثرة الضرائب تقتل الضرائب". وبالفعل، عندما تكون الضرائب ثقيلة أو مرهقة جدا، تختار المؤسسات العمل في القطاع غير الرسمي، مضيِّقةً بذلك القاعدة الضريبية المتاحة للدول ومخفضةً بذلك الإيرادات الحكومية. كما ينبغي اعتماد حوافز ضريبية لدعم المؤسسات الصناعية الوطنية.

٤٤- ويجب على الدولة أن تكمِّل النظم الإيكولوجية المالية وتحرص على وضع الأطر القانونية والتنظيمية، والحوكمة الرشيدة، وتطهير بيئة الأعمال التجارية، وهي عوامل لازمة لأداء الآليات المالية التي لها إمكانات عالية لتمويل التصنيع، ألا وهي صناديق الإيداع وتوظيف الأموال، وصناديق الضمان، والصناديق السيادية. كما يشكل اجتذاب صناديق الاستثمارات الخاصة، وتحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا لتمويل التصنيع.

٤٥- ويمكن للقطاع العام أن يستكشف إمكانات آليات التمويل الجديدة من مثل أسواق/بورصات تبادل المواد الأولية، والتأمينات القائمة على مؤشرات، وكذلك تحسين أداء الآليات القائمة، ولاسيما تلك التي لها إمكانات كبيرة للتمويل الطويل الأجل، مثل بورصات الأوراق المالية والمنتجات المشتقة.

٤٦- وينبغي للقطاع العام أيضاً أن يحلل إمكانية استخدام مصادر تمويل جديدة والنهوض بها. وتشكل الصناديق الخضراء فرصة فريدة لتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات والمسارات والأنشطة التي يمكن أن تساعدنا على تطوير اقتصاد أخضر.

٤٧- وهناك أيضا مصادر تمويل داخلية ومبتكرة، مثل تلك المتعلقة بالتوسع الحضري السريع. ويمكن للمدن أن تساهم في تمويل سياسات التحول والتصنيع، ولاسيما تلك المرتبطة بالهياكل الأساسية، من خلال آليات تحقيق الاستفادة المثلى من قيمة الممتلكات غير المنقولة، وغير ذلك من الموارد الضريبية وغير الضريبية التي تنفرد بها المناطق الحضرية، على نحو ما فعلت بعض البلدان الأفريقية في السابق.

٤٨- وعلى القطاع العام أن يحافظ على إطار اقتصادي كلي موات للاستثمار المنتج والقدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، ولاسيما باستخدام الموارد المقترضة لتمويل مشاريع ذات مصداقية ومربحة. ويتطلب هذا من القطاع العام تنمية قدرته على صياغة المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها. كما يجب عليه تعزيز قدرات المتعهدين الخواص في نفس المجال.

٤٩- ويجب على القطاع العام أن ينكب على تهيئة الظروف اللازمة للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لاقتصادها، وتشجيع تحويل المنتجات المحلية في الموقع، وتعزيز رأس المال البشري، وتوافر ونوعية الخدمات (النقل، واللوجستيات، والتوزيع، والربط الرقمي، والخدمات المصرفية والمالية والتعليمية، وما إليها) اللازمة لتعزيز التصنيع، وكذا تحسين توافر وجودة المنتجات حتى تتمكن من تحمل المنافسة القوية التي ستسود. ويرجى من السلطات العامة لجميع بلدان المنطقة دون الإقليمية التي لم تصدق بعد على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تقوم بذلك، وأن تشرع في وضع استراتيجية وطنية للاستفادة القصوى من هذه الفرصة الجديدة. وتستعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمساعدة البلدان في هذه العملية.

٥٠- وعلى نفس المنوال، على القطاع العام أن يضع، بتعاون وثيق مع القطاع الخاص، استراتيجية تصنيع شاملة وواضحة تحدد القطاعات/المسارات/المنتجات ذات الأولوية لتطويرها، وتوائم جميع السياسات الكلية والقطاعية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتجارة والتنمية الحضرية والهياكل الأساسية والطاقة والمناجم والزراعة والتعليم والتدريب، تحقيقاً للهدف المشترك المتمثل في تعزيز القدرات الإنتاجية والفرص من أجل التنويع الاقتصادي والتصنيع.

٥١- وينبغي للقطاع العام أن يكون في صلب عملية صياغة الاستراتيجية التي يتعين اتباعها لتمويل التصنيع وتنفيذها. ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية بقوة على استراتيجية التنويع والتصنيع المعتمدة. ومع وجود عدة خيارات للتصنيع، من المهم أن يحلل القطاع العام ويعزز المزايا النسبية، عن طريق اعتماد نهج مواتية لخلق فرص العمل، وتوليد الموارد المالية اللازمة للتصنيع وتعزيز الاقتصاد الوطني. وسيتيح كل هذا التقليل من الهشاشة تجاه الصدمات الداخلية والخارجية.

٥٢- ولهذه الغاية، تعد استراتيجيات التصنيع المختلطة مع استراتيجيات التمويل المحددة أكثر ملاءمة.

٥٣- وسينصب التركيز بوجه خاص على تطوير النظام الإحصائي للبلدان وقدرتها على تحليل سياقها الاجتماعي الاقتصادي، وتحديد مَوَاطِن قوة البلد وضعفه من حيث صلتها بمنظورات التصنيع وتوليد الرفاه الاجتماعي، وكذلك قدرتها على استباق الصدمات. وينبغي القيام بذلك مع مؤسسات القطاع الخاص والجامعات.

٥٤- ومن أجل الاستخدام الأمثل للدور الاستراتيجي للقطاع الخاص في تمويل عملية تصنيع بلدان المنطقة دون الإقليمية، على القطاع العام أن يحرص على ما يلي:

- تعزيز التنسيق الأفقي والعمودي، والمؤسساتي والمتعدد القطاعات، لمؤسسات الدولة من أجل دعم دور القطاع الخاص في عملية التصنيع؛
- إشراك القطاع الخاص، ولا سيما القطاع المالي، في المشاورات الرامية إلى وضع سياسات إنمائية وطنية، مع التركيز بوجه خاص على تدابير النهوض بالتصنيع؛
- إنشاء وتعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية من أجل اجتذاب المستثمرين الوطنيين والدوليين؛
- مواصلة الاستثمار في الهياكل الأساسية الوطنية، ولا سيما في الطاقة والنقل والتكنولوجيا الرقمية، من أجل الحد من تكاليف الإنتاج المرتفعة التي تؤذي قطاعنا الخاص؛
- تجميع الجهود من أجل إنشاء هياكل أساسية مجتمعية من شأنها أن تساعد في التصنيع. ويتعلق الأمر بالطاقة والتكنولوجيا الرقمية والنقل، ولا سيما النقل بالسكك الحديدية؛

- الترويج الشعبي لآليات التمويل القائمة وطرائق الوصول إليها، ولا سيما الصناديق الخضراء. وسيتم ذلك من خلال مؤسسات الدولة، والبلديات، والقطاع الخاص، والروابط الشبابية؛
- تعزيز المراكز الوطنية لتصنيف المنتجات الصناعية الموجهة إلى الأسواق الوطنية والدولية، وتجميع الجهود من أجل تحويلها إلى مراكز متخصصة على الصعيد دون الإقليمي؛
- زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير لدعم الابتكار، في شراكة تجمع الجامعات والقطاع الخاص؛
- تسريع تنفيذ مشاريع التكامل، ولا سيما ممرات النقل، وتحويل بعضها إلى ممرات إنمائية على الصعيد دون الإقليمي؛
- تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم شراكات بين القطاعين العام والخاص والتفاوض بشأنها وإدارتها، مع تفادي تحويلها إلى دواء لكل داء وبديل عن العمل العام؛
- تعزيز ودعم برامج إنشاء الشركات والعمالة الذاتية الموجهة للشباب؛
- توسيع وظيفة مصرف الاستثمارات لمصرف التنمية لدول وسط أفريقيا لتشمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

القطاع الخاص

٥٥- ينبغي للقطاع الخاص أن يكون من ركائز سياسة التصنيع. وفي هذا الصدد، يتمثل دور القطاع العام في تهيئة الإطار الأمثل لتنظيم الأعمال، وإرساء الأسس اللازمة لازدهاره بالقيام باستثمارات في الهياكل الأساسية، والتعليم، والصحة، والنظام القضائي، وتوفير الظروف الأخرى المواتية.

٥٦- ولكي يكون القطاع الخاص منتجاً وقادراً على المنافسة، ينبغي أن يبلغ باستمرار القطاع العام بالعقبات الرئيسية التي تعوق عملياته ووصوله إلى التمويل، وأن ينخرط إلى جانب القطاع العام، وأن يقدم له الحلول المناسبة. ويعد الحوار بين القطاعين العام والخاص أمرا بالغ الأهمية من حيث أنه يوفر منبرا للتشاور وتبادل الآراء يتيح تحقيق أقصى إمكاناته.

المجتمع المدني

٥٧- يجب أن يكون ضامن المساءلة بكفالة أن تلعب كل من الدولة والقطاع الخاص أدوارهما وفق الطرائق المحددة، وذلك من أجل ضمان الحد الأقصى من رفاه السكان، ولاسيما أكثر فئاته ضعفاً. ومن المهم أيضا تعزيز قدرات المجتمع المدني وإشراكه في عملية التخطيط، ولاسيما التخطيط لسياسات التصنيع.

المنظمات دون الإقليمية

٥٨- ستتمثل مهمتها في كفالة تنسيق السياسات الصناعية ومواءمة الأدوات، مثل القوانين المختلفة لإدارة الاستثمارات والموارد الطبيعية (قوانين التعدين على سبيل المثال). وهذا ما يمنع مختلف الحوافز التي تقدمها البلدان لتخفيض المزايا التي يتوقعها المستثمرون الأجانب.

تاسعا- اعتماد استنتاجات الاجتماع وتوصياته

٥٩- اعتمدت اللجنة استنتاجات الاجتماع وتوصياته بعد إدخال تعديلات عليها.

عاشرا- اختتام الاجتماع

٦٠- وجهت لجنة الخبراء الحكومية الدولية، في نهاية أعمالها، رسالة شكر إلى فخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، رئيس الدولة، وإلى حكومة جمهورية تشاد وشعبها على الاستقبال الحار وكرم الضيافة التي حف بها جميع المشاركين أثناء مقامهم في انجمينا.

٦١- وبعد تدخل ماما كيتا، ممثل مدير المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، أعرب السيد آدم أبو بكر إبراهيم، مدير الاقتصاد، نيابة عن السيد عيسى دوبراني، وزير الاقتصاد والتخطيط الإنمائي، عن امتنانه للخبراء على مشاركتهم النشطة في الأعمال قبل أن يعلن اختتام الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا.